خلال ورشة نقاشية..

(٢٥) شخصية من نخب الجنوب يفندون تقرير الخبراء الدوليين

فريق الخبراء لم يكن مصيباً بمساواته للمجلس الانتقالي بالحوثي

تحشيد مليشيا الإصلاح بشبوة وتعز يمثل خرقا لاتفاق الرياض

تفاصيل علاقة حزب الإصلاح بالحوثي

سياسة العنف والإرهاب لحزب الإصلاح تهدد الأمن والسلم الدوليين

الأمناء/ تقرير خاص:

اصدر عدد من (25) شخصية يمثلون نخبة مختارة من أساتذة القانون الجامعيين والإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني, وعدد من الباحثين والمهتمين في الشأن الحقوقي العام تقريرًا يفند التقرير النهائي لفريق الخبراء الدوليين.

جاء ذلك خلال الورشة النقاشية التي نظمتها الشبكة المدنية للإعلام والتنمية وحقوق الإنسان تحت عنوان: «التقرير النهائي لفريق الخبراء يناير - ديسمبر 2020م بين القرارات الدولية واتفاق الرياض ومستقبل التسوية السياسية الشاملة»، والتي عُقدت في مديرية خور مكسر بالعاصمة الجنوبية عدن في العاشر من فبراير/شباط الجاري.

وشارك في أعمال الورشة قرابة (25) شخصية يمثلون نخبة مختارة من أساتذة القانون الجامعيين والإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني, بالإضافة إلى عدد من الباحثين والمهتمين في الشأن الحقوقي العام.

وتركزت الأهداف الرئيسية للورشة في ثلاثة محاور أساسية هي (المحور الأول: قراءة تحليلية في مضمون ومحتوى تقرير فريق الخبراء في ضوء تطورات الوضع الراهن، والمحور الثاني: فشل السياسات الاقتصادية، وانعكاساتها السلبية في إطالة أمد الحرب وتفاقم المعاناة الإنسانية، والمحور الثالث: سبل إنهاء الحرب، بين القرارات الأممية واتفاق الرياض).

وقدمت للورشة (3) أوراق رئيسية هي (الورقة الأولى حملت عنوان: «مقومات السلام والأمن.. قراءة تحليلية لتقرير فريق الخبراء الأمميين"، فيما حملت الورقة الثانية عنوان: «قراءة قانونية- تحليلية لمضامين وأبعاد تقرير فريق الخبراء الدوليين المقدم لرئيس مجلس الأمن الدولي»، أما ثالث ورقة فحملت عنوان: «تقرير فريق الخبراء، اتهامات سياسية في مقام الانتهاك»).

وافتتح الورشة الدكتور محمود شائف، رئيس الشبكة، وركز في كلمته على أهمية هذه الورشة وما تضمنه التقرير من تحديات للأمن والسلام الدوليين خلال فترة إعداده، المتمثلة في (التربح من الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها من قبل أفراد وكيانات، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الواسعة النطاق من جانب جميع الأطراف في ظل الإفلات من العقاب، واستمرار القتال بين الحوثيين والقوات المناهضة لهم، وزيادة الهجمات التي يشنها الحوثيين على المملكة العربية السعودية، وعرقلة الاستجابة الإنسانية من قبل الحوثيين، وزيادة الهجمات البحرية على السفن التجارية).

تلا ذلك تقديم مقترح للمشاركين بإدارة أعمال الورشة من قبل (صالح ابوعوذل، هيفاء شوكت)، كما تم اختيار سكرتارية للورشة.

وواصلت الورشة أعمالها بتقديم المداخلة الأولى عبر برنامج الزوم حول تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي، وذلك من قبل السيد فرناندو، العضو السابق في فريق الخبراء (من واشنطن)، الذي عبر عن سعادته للمشاركة في أعمال الورشة.

واستعرض في مداخلته ألية تشكيل فريق الخبراء، وطبيعة المهام الموكلة اليهم، وتخصصاتهم، موضحا بان الفريق ليسوا موظفين في المنظمة الدولية، وإنما هم مستشارين.

وقال فرناندو ان: «طبيعة عمل الفريق وفقا لتسلسل الأحداث في اطار التنسيق بين لجان البعثات المختلفة للمنظمة الدولية».

وأشار إلى أهمية التقرير والنقاط التي ابرزها، المرتبطة بمحتويات التقرير وظروف كتابته والعوائق والصعوبات التي واجهت الفريق، المتمثلة بضعف الخبرات وفقدان المعلومات من مصادرها الحقيقية، بسبب محدودية طرق التواصل وعدم توفرها في بعض المناطق التي يتعرض فيها المدنيين للانتهاكات، وضرب امثله في الحديدة وإب وشبوة، مبينا ان الفريق يعتمد على مصادر خاصة وعناصر في الخارج.

وقال ان التركيز الحاد على نقد المجلس الانتقالي الجنوبي هو بسبب عدم توفر مصادر موثوقة وخاصة في العاصمة عدن.

علاقة حزب الإصلاح بالحوثي

بعد ذلك قدم الدكتور البروفيسور علي حميد العولقي، أستاذ القانون الدولي ورئيس مركز الدراسات والبحوث الأمنية مداخلته، والتي ركزت فيها بتحليل اهم جوانب الإيجاب والسلب في التقرير الخاص في الصراع اللامتناهي في اليمن.

وتضمنت الورقة (5) فقرات رئيسية لمفهوم التقرير ومحتوياته وأبعاده الوطنية ولإقليمية والدولية هي (منظورات أساسية، والانتقال السياسي «الهدف المنشود، ومفاوضات السلام وفرص استدامته، ومقاومة التطرف والإرهاب، والمخرجات).

أما الورقة الثانية فكانت بعنوان: «قراءة قانونية تحليلية لمضامين وأبعاد تقرير فريق الخبراء المقدم لمجلس الأمن الدولي"؛ قدمها الدكتور عبدالغني الزهر- أستاذ القانون الدولي العام في جامعة عدن.

وأشارت الورقة إلى ان هناك جزء كبير من التقرير اتسم بالإيجابية والموضوعية، لاسيما لجهة الإشارة إلى تفشي الفساد داخل الحكومة الشرعية وسوء إدارتها للموارد المالية، والتي أضرت بمصداقيتها وثقتها لدى الجهات الدولية.

وأشار إلى ان التقرير أصاب في توصيفه للعقبات التي تعترض تنفيذ قرار مجلس الأمن 2216، حيث اعتبر ان التنفيذ الكامل للقرار اصبح متعذرا بسبب التحولات في دينامية السلطة والسيطرة على الأرض، بالإضافة إلى ان التقرير كشف طبيعة العلاقة التي تربط بين حزب الإصلاح المسيطر على الحكومة (سابقا) وجماعة الحوثي، من خلال إشارته إلى تفريغ مخزونات الأسلحة التابعة للحكومة، ونقلها للحوثيين وتهريب مكونات الطائرات المسيرة والمتفجرات من عمان برا اليهم.

والنقطة المهمة بحسب راي د. الزهر ان التقرير كشف الجرائم المرتكبة بحق الشعب من قبل المسئولين والمتنفذين الحكوميين، المتمثلة بجرائم الفساد وغسل الأموال.

وأوضح الزهر ان التقرير اتسم في بعض فقراته وبنودة بالغموض وعدم الوضوح وارجع ذلك من وجهة نظرة لعدم اقتناع الفريق بصحة المعلومات التي حصل عليها، حيث استند في بعض الأحيان إلى معلومات تفتقر مصادرها إلى المصداقية والحيادية.

ورى ان الفريق لم يكن مصيبا في مساواته للمجلس الانتقالي الجنوبي بجماعة انصار الله الحوثيين عندما اعتبرهما مقوضي للحكومة الشرعية، في الوقت الذي عمل المجلس الانتقالي الجنوبي على حماية الشرعية بكل هيئاتها ولم يتدخل بشئونها، وكان الأحرى محاسبة من اتهمهم التقرير بجرائم تندرج تحت طائلة الجريمة الدولية المنظمة.

تلا ذلك تقديم الورقة الثالثة من قبل د.صالح حسن الوجيه، أستاذ تحليل الخطاب بجامعة عدن، بعنوان «تقرير فريق الخبراء – سياسة في مقام الانتهاك»، الذي ركز فيها حول ما كشفه التقرير من فساد وغسيل أموال وتحديد مصادر الفساد واعتبرها ممارسات فاضحة وجرائم بحق الشعب وواحده من ابرز التهديدات للسلام في البلد، وتحول نمط النزاعات نحو التربح الاقتصادي واسع النطاق ما اظهر سوء إدارة الإيرادات النقدية الأجنبية لحكومة اليمن، واثر على إمكانية حصول المدنيين على الإمدادات الغذائية الكافية، وان ذلك يعد انتهاكا لحقوق الإنسان وفقا للمادة (11) من العهد الدولي لحقوق الإنسان.

بعد ذلك فتح باب النقاش لجميع المشاركين، الذين تفاعلوا مع الأوراق المقدمة وأغنوها بالملاحظات الإيجابية.

مخرجات الورشة

ويرى المشاركون ان جزء كبير من تقرير فريق الخبراء أتسم بالإيجابية والموضوعية لاسيما في أشارته إلى التربح الاقتصادي، وتفشي الفساد وغسيل الأموال وسوء إدارة الإيرادات، وتهريب السلاح، التي مارستها الحكومة اليمنية.

وقالوا ان: «التقرير شابة الغموض وعدم الوضوح في بعض فقراته وبنوده"، ويروا ان ذلك يرجع إلى ان الفريق استند في حصوله على بعض المعلومات من مصادر بعينها، مما افقده المصداقية والحيادية.

واكدوا ان: «الفريق جانبه الصواب عند مساواته بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحوثيين وبين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، متجاهلا ان قوات المجلس الانتقالي الجنوبي هي من حررت الأراضي من الحوثيين، وهي من منح الشرعية حق تواجدها على الأرض, وهي اليوم من تحمي الحكومة الشرعية في عدن, وان دولة الإمارات عضوا أساسي في التحالف العربي وأتت بتفويض دولي».

تعديلات على بيان جريفتس

ويرى المشاركون ان البيان المشترك المقدم من المبعوث الأممي السيد مارتن جريفتس لم يعد يشكل أساسا ملائما لحل الأزمة والصراع.

ويوصي المشاركون بضرورة إدخال تعديلات عليه تستوعب المتغيرات والحقائق الأمنية والعسكرية والسياسية التي تشكلت في البلد خاصة بعد اتفاق الرياض ومشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي في الحكومة الشرعية ممثلا شرعيا لإرادة وتطلعات شعب الجنوب.

ويؤكد المشاركون على ما جاء في التقرير من دعوة للتفاوض وإنهاء الحرب واستئناف العملية السياسية الشاملة الرامية لإنهاء الصراع، بما لا يتجاوز حقائق الواقع والمتغيرات الجيوسياسية، وبما يضمن حل عادل للازمة، ويعطي الجنوبيين حق تقرير مصيرهم واستعادة دولتهم المستقلة.

ويرى المشاركون ضرورة تحييد عمل البنك المركزي وأبعاده عن المماحكات والتوظيف السياسي، وتغيير المسئولين الفاسدين وتقديمهم للعدالة، وفصل عمليات التحقيق في الفساد عن أي حلول أو عمليات إصلاحيه لعمل البنك.

واكدوا ان: «الفساد الذي ينخر مؤسسات الشرعية وافتعال الأزمات، وما تعانيه العاصمة عدن ومحافظات الجنوب المحررة من تردي للخدمات وتفاقم الأوضاع الإنسانية، تمثل انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني".

وطالب المشاركون محاسبة المتسببين باستمرار هذه المعاناة وتقديمهم للعدالة.

خرقً اتفاق الرياض

ويرى المشاركون بان اتفاق الرياض يمثل مرتكز أساسي لأي تسوية أو حل شامل للازمة، وان ما يجري من عملية تحشيد في شبوة وتعز، وزعزعة للأمن والاستقرار في الجنوب، التي تقوم به مليشيا الإصلاح والحشد الشعبي، يمثل خرقا للاتفاق، وتأجيج للصراع، وإعاقة أي جهود لإحلال السلام.

واوصى المشاركون فريق الخبراء الدوليين بضرورة تحديث التقرير بالمعلومات والبيانات الصحيحة، كونه اعتمد على معلومات قديمة، قد تجاوزها الزمن، ولم يعد لها قيمة أو ذات فائدة تذكر، وليست اكثر من تكرار سردي لتقارير سابقة، لاسيما تلك الفقرات المتعلقة بالمجلس الانتقالي، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

واشاروا إلى ان: «سياسة العنف والتطرف والإرهاب ومنهجية الكراهية والحقد، التي يمجدها حزب التجمع اليمني للإصلاح (الذراع الرئيسي لحزب الإخوان في اليمن) تنم عن رغبه في تقويض الأمن والاستقرار، كما تنم عن تهديد للأمن والسلم الدوليين».

ويرى المشاركون ان الشرعية اليمنية لا تتوفر لديها الإرادة السياسية الحقيقية لا للحرب ولا للسلام، وهي لا تجيد سوى صناعة الأزمات، ولم تضع في أولوياتها سوى القضاء على الخصوم السياسيين والكسب المادي على حساب الشعب.